التأمين الزراعي في سورية.. ما له وما عليه

في كل مرة تقع فيها كارثة تصيب القطاع الزراعي نتيجة ظروف مناخية سيئة (رياح عاتية، سيول جارفة، جفاف، حرائق، أمراض وأوبئة)، إضافة إلى حالات النفوق التي قد تتعرض لها أعداد الثروة الحيوانية، وما ينجم عن ذلك من أضرار بالغة بالمحاصيل الزراعية ينتج عنها خسائر مادية كبيرة للمزارعين؛ يتنادى المزارعون ومنظماتهم، والجهات المعنية بالقطاع الزراعي، وحتى المسؤولين والاقتصاديين وأصحاب الشأن... يتنادون ويستصرخون: أين التأمين الزراعي؟ من سيعوض المزارعين خسائرهم الفادحة؟ من سيعيل أسرهم؟ من سيخفف من آلامهم؟ أين الحكومة؟ أين وزارة الزراعة؟ أين شركات التأمين العامة والخاصة؟

وبعد فترة من مرور الكارثة، وقيام الجهات المعنية (وزارة الزراعة) بتقديم بعض المساعدات للمتضررين من خلال صندوق مخصص لهذا الغرض؛ يُنسى موضوع التأمين ويطوى الحديث عنه إلى أن تفاجأنا كارثة أخرى بعد فترة من الزمن؛ فيعود الحديث والاستغاثة مجدداً عن التأمين الزراعي وضرورته وأهميته...

وللخروج من هذه الدوامة وعدم تكرارها مستقبلاً؛ لابد من إجراءٍ عملي حقيقي وجدّي في هذا المجال مستند على أسس صحيحة وقويمة، أي لابدّ من اتخاذ قرار حاسم ونهائي لإنهاء حالة التخبط التي نمر بها عند كل كارثة، والتي تقتصر على بعض الإعانات والمساعدات التي لا تكاد ترضي أحداً... إذ لا بد من اتخاذ قرار بإقرار التأمين الزراعي في سورية.

مخاطر القطاع الزراعي وضرورات التأمين

عادةً ما تتراوح الأخطار التي يتعرض لها القطاع الزراعي لدينا؛ من أخطار نادرة الحدوث كموجات المد البحري، إلى أخطار تعود لعوامل طبيعية مناخية (كالعواصف والفيضانات والبَرَد والصقيع وموجات الحرارة والجفاف)، إلى الأخطار البيولوجية (كالأوبئة والآفات والجوائح المرضية التي يصعب السيطرة عليها ومكافحتها، سواء تلك التي تصيب المحاصيل الزراعية أو التي تصيب الثروة الحيوانية، ولاسيما عند تعرضها للنفوق أو للذبح الاضطراري)، إلى أخطار من صنع الإنسان نفسه (كالحرائق والتلوث البيئي).

ويعد التأمين الزراعي في كثير من دول العالم جزءاً أساسياً من استراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية. وإن عملية التأمين الزراعي بحد ذاتها تعد أداةً فعالة لمواجهة عامل المخاطرة الكبير وظاهرة عدم اليقين التي تعتري القطاع الزراعي، إذ لابدّ منها لتوزيع المخاطر حين حدوثها بين كافة أطراف العملية التأمينية (مزارع، حكومة، شركات التأمين).

ومن النواحي الفنية والإجرائية فإن التأمين الزراعي لا يختلف عن غيره من أشكال التأمين الأخرى؛ فهو يقوم على الأسس نفسها

التي تقوم عليها أشكال التأمين الأخرى من حيث أنه يتضمن نقل المخاطر من المزارع إلى شركة التأمين مقابل قسط محدد يدفعه المزارع إلى شركة التأمين لتقوم تلك الشركة بتعويضه عن خسائره حين تعرضه لنوع من أنواع المخاطر التي يتفق عليها مع الشركة المؤمنة.

ولابدّ من تطبيق قواعد وأسس الممارسة التأمينية المعروفة على التأمين الزراعي في حال تطبيقه، ولاسيما تحديد قسط التأمين (التسعير) بالاعتماد على تقييم شدة الخطر وتكراره، وكذلك وضع الآلية المناسبة لإدارة المطالبات.

ويمكن للتأمين الزراعي أن يتوجه إما نحو التأمين ضد المخاطر الطبيعية والكوارث، أو التأمين ضد انخفاض الأسعار، أو كليهما معاً...

تجارب تأمينية مبتورة

حتى الآن لم يتخذ أي قرار فعلي بشأن التأمين الزراعي في سورية. رغم أن جهات حكومية متعددة درست الموضوع، ولجان عديدة شكلت لهذا الشأن، ولكن لم تتوصل أي منها إلى إجراء عملي يمهد للانطلاق بالتأمين الزراعي وإظهاره إلى حيز الوجود. وبقي الموضوع مجرد أفكار أُطلقت، ودراسات ومذكرات أُصدرت، دون أي خطوات عملية جادة اتُخذت.

ولابدّ هنا من أن نذكر أن هناك تجارب تأمينية قاصرة وغير مكتملة الجوانب والأبعاد، وغير ملبية تماماً للاحتياجات المطلوبة، لبعض الجهات غير الحكومية، ولاسيما اتحاد الغرف الزراعية السورية، حيث وضع نظاماً محدوداً للتأمين على الأبقار فقط (مبدئياً) من خلال ما سمي بـ «صندوق خدمات الماشية» الذي تم تأسيسه في عام 1999، الذي يدار من قبل غرف الزراعة. وهو يمثل التجربة الوحيدة الفريدة في ذلك الحين في مجال توفير تغطية مالية محددة تهدف إلى تعويض المربي عن خسارته عند نفوق إحدى بقراته (بنسبة 75 % فقط من قيمة البقرة النافقة)، مقابل بدل مالي محدد (سنوي أو نصف سنوي) يدفعه كاشتراك في هذا التأمين ...

وعلى خطى اتحاد الغرف الزراعية، ولكن بعد حوالي عشرين عاماً، وفي عام 2018، قام الاتحاد العام للفلاحين بالحديث عن تأسيس صندوق التأمين على الماشية للفلاحين، ليقترب عمله أكثر من أسس التأمين ومبادئه، وتم تحديد سعر تأمين البقرة بـ3 % من قيمتها. إضافة إلى أن تأميناً محدوداً كان قد طبق على الأبقار المستوردة والممولة من قبل المصرف الزراعي.

يعد التأمين الزراعي جزءاً أساسياً من استراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية

وكانت وزارة الزراعة قد أدرجت ضمن خططها السابقة (عام 2000) مشروعاً لدراسة إمكانيات تطبيق التأمين الزراعي في سورية، استقدمت من خلاله خبراء من دول ومنظمات عربية ودولية (إيران وأستراليا...)، إضافة إلى الجهات المعنية بهذا المجال (اتحاد الفلاحين واتحاد الغرف الزراعية ووزارة المالية وخبراء الاقتصاد والمال والزراعة في الجامعات السورية وغيرها...) لدراسة إمكانيات تنفيذ نشاطات التأمين الزراعي في سورية... إلا أن كل تلك الجهود لم تُؤتِ أُكلها، ولم تُعطِ الثمار المرجوة منها، نتيجة الخلافات بين الجهات المعنية على مصادر التمويل، ونسب مساهمة كل جهة، والمحاصيل والمناطق التي يمكن البداية بتغطيتها، ومدى الاستفادة من العوائد والأرباح...

ولعل صدور المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 الذي تم بموجبه الترخيص لاثنتي عشرة شركة تأمينية خاصة في سورية، إضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين، قد جعل الهمم تفتر والنشاط يتراجع على أمل أن تقوم تلك الشركات التأمينية الخاصة بالولوج إلى هذا النوع من التأمين (علماً أن هذه الشركات مرخص لها العمل في كل مجالات التأمين بما فيه الزراعي)، إلا أن تلك الشركات لم تجرؤ على إدخال نظام التأمين الزراعي في برامج عملها ونشاطاتها، حيث طرحت كل أشكال التأمين باستثناء التأمين الزراعي، لصعوبة تنفيذه على ما يبدو، ولعدم وجود الخبرة الكافية لديها في ذلك، وللمخاطر الكبيرة التي لا يمكن لشركات التأمين تحملها لوحدها نتيجة أعبائه المالية الضخمة، ولكون القطاع الزراعي قطاع محفوف بالمخاطر التي يصعب تغطيتها جميعاً...

ورغم كل ذلك؛ فإن الحكومة السورية بذلت، وعلى مدى السنوات الماضية، جهوداً لا بأس بها لدعم الإنتاج الزراعي ولتخفيف آثار الكوارث الطبيعية التي تؤثر عليه؛ فأحدثت صندوقين حكوميين تابعين لوزارة الزراعة لتحقيق هذه الأهداف، هما صندوق دعم الإنتاج الزراعي (الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2008)، وصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية (الصادر بالمرسوم المرسوم التشريعي رقم 114 لعام 2011 والمعدل بالمرسوم رقم 21 لعام 2013)، إلا أن قيم التعويضات التي تقدمها للمزارعين المتضررين لا يمكن وصفها بأكثر من إعانات أو مساعدات.

معوقات تطبيق التأمين الزراعي

من أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق التأمين الزراعي في سورية ما يلي:

1- ضعف الإمكانيات والخبرات ولاسيما فيما يتعلق بتقدير الأضرار الحاصلة... فالتأمين الزراعي تأمين ذو خصوصية عالية ويحتاج إلى كادر فني خبير ومؤهل، وهذا غير موجود حالياً لدى شركات التأمين الخاصة.

2- المخاطر الزراعية الكبيرة التي تعتري العمل في القطاع الزراعي، وعدم تجانس تلك المخاطر في مختلف المناطق الزراعية، والتي يمكن أن تؤدي إلى خسائر كارثية قد لا تستطيع شركات التأمين تحملها لوحدها...

3- عدم وجود سجلات منظمة للمزارع يمكن الاعتماد عليها، وضعف البيانات التاريخية للكوارث الطبيعية وباقي الأخطار المزمع تأمينها والأضرار التي تسببت بها، ما قد يسبب أخطاء في تقدير أسعار التأمين وأقساطه...

4- قيام المزارع بالتأمين الانتقائي في حال كان التأمين اختيارياً... حيث سيعمد إلى تأمين الأخطار السيئة دون الجيدة، وهذا ما يسبب خسارات لشركات التأمين.

5- سوء استخدام التأمين الزراعي، كالمبالغة في ادعاء الأضرار، وعدم بذل العناية الكافية من المزارع لحماية المحصول (أو الثروة الحيوانية) من الخطر، والتراخي في تسديد القروض في حال ربط التمويل بالتأمين، وكذلك الحالات المتعلقة بالنزاهة والعدالة من قبل مقدري الأضرار وشركات التأمين.

6- صعوبات تحصيل الأقساط من المزارعين في مواعيدها المحددة، نتيجة قلة إمكانياتهم المادية وعدم قناعاتهم بالتأمين من أساسه؛ فهم يرغبون بأن تقدم لهم الإعانات والدعم دون أن يشاركوا في دفع أقساط التأمين...

ومع كل تلك الصعوبات التي تعيق إطلاق عملية التأمين الزراعي في سورية؛ فإننا نرى ضرورة الانطلاق به كونه أصبح مطلباً ملحاً، ولم يعد يتحمل المزيد من التأخير والمزيد من المعاناة للمزارعين. ولا بأس بأن تكون البداية محدودة، ثم يتم توسيعها وتطويرها سنة بعد أخرى على ضوء نتائج التطبيق... حيث إن الاستمرار هكذا دون تأمين سوف يؤدي إلى زيادة التكاليف السنوية على الدولة نتيجة الأضرار والخسائر الناجمة عنه على المدى القريب أو البعيد، والتي تستدعي التعويض على المزارعين من صناديقها القائمة. ناهيك عن المنافع الكبيرة التي سيحققها الاقتصاد الوطني من خلال ضبط هذا الأمر وقوننته، مما يجعل تكاليف هذا التأمين على الدولة (إن ساهمت بدعمه، وهذا المفترض) استثماراً حكومياً مجدياً، وذلك

تحويل نفقات صندوقي دعم الإنتاج الزراعي وتخفيف الكوارث الطبيعية لصالح التأمين الزراعي

بمقارنته مع التكاليف المتكررة التي يتكبدها المزارعون والاقتصاد الوطني سنوياً بنتيجة الخسائر والأضرار التي تنجم عن الكوارث الطبيعية على الاقتصاد الزراعي، التي لا يمر عام دون وقوعها. ولا يخفى دور التأمين الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحقيق الاستقرار للقطاع الزراعي؛ فهو لا يقل أهمية عن أي نشاط اقتصادي آخر في الاقتصاد الوطني...

الآراء المقترحة لتطبيق التأمين الزراعي

اقتطف هنا وبتصرف بعض النقاط التي تم اقتراحها لإطلاق عملية التأمين الزراعي في سورية، من خلال ما صدر عن اجتماعات اللجان والجهات المعنية بالموضوع، ومن خلال باحثين اقتصاديين ومقالات صحفية متعددة، ولاسيما بحث الدكتور رافد محمد بعنوان «التأمين الزراعي في سورية فرص ضائعة وخسائر متتالية» الذي قدمه لمركز مداد للأبحاث والدراسات، أيار2019:

- لتكن البداية مع المؤسسة العامة السورية للتأمين لتسويق وثيقة التأمين الزراعي ووضع الأسس الأولية لإطلاق التأمين الزراعي بالتعاون مع وزارتي المالية والزراعة واتحادات الفلاحين والغرف الزراعية والمصرف الزراعي... وليكن البدء بتأمين المحاصيل الاستراتيجية (القمح، القطن...)، كون الحكومة تستطيع السيطرة على تسعيرها وتسويقها. وأن يترافق ذلك مع تأمين البندورة المحمية ثم يليها محصول البطاطا...
- والخطوة التالية أو المرافقة هي تأمين الثروة الحيوانية، ولاسيما الأبقار والأغنام، ومن ثم الدواجن وتربية النحل وغيرها حسب الأهمية، لتوافر إحصائيات جيدة عنها لدى وزارة الزراعة.
- ولابد من التدرج في شمول التأمين للمخاطر؛ ولنبدأ بتغطية مخاطر محددة (كالجفاف والعواصف والبَرَد والصقيع والحرائق والآفات الزراعية) لحين توافر الخبرة الكافية التي تمكننا من تشميل كافة الأخطار والمحاصيل.
- الاعتماد على فروع المصرف الزراعي التعاوني في تحصيل الأقساط من المزارعين وسداد التعويضات بالاتفاق مع الجهة التأمينية. وكذلك الاستفادة من الوحدات الإرشادية الزراعية في إرشاد وتوعية المزارع بضرورة التأمين الزراعي وأهميته... وقبل البدء بالتأمين لابد من إجراء حوار واسع مع المزارعين ومربي الحيوانات للتعرف على المخاطر

التي تواجههم، ومدى استعدادهم المادي والمعنوي لقبول التأمين الزراعي، والعمل على بناء الثقة لديهم بالتأمين وإدارته.

● الاستئناس بأسعار التأمين الزراعي المعتمدة في الدول التي تطبق التأمين الزراعي وذات المحاصيل والمناخ الأقرب إلى سورية، ومراجعة تلك الأسعار باستمرار لتعديلها إن لزم الأمر. مع ضرورة أن تبنى أسعار التأمين على قواعد وبيانات إحصائية دقيقة تتوافق مع أسعار التكاليف الحقيقية، وأن يكون التعويض أيضاً مدروساً والشركات قادرة على دفعه.

لابدّ من دعم الحكومة بشكل مباشر بأن تساهم بنسبة من أقساط التأمين لتخفيف الأعباء على الفلاحين، وذلك بما يتناسب مع موارد الخزينة، ومع الإنفاق السنوي على صندوقي دعم الإنتاج الزراعي وتخفيف الكوارث الطبيعية، وإلغاء هذين الصندوقين وتحويل نفقاتهما لصالح التأمين الزراعي. وقد تم اقتراح أن تصل مساهمة الدولة في الأقساط إلى ٥٠% مع مساهمة المزارع... وأن تصل مساهمة الدولة إلى ٦٠% في حال حصول التعويضات الكارثية عند تجاوز سقوف معينة... وأن يشارك في تحمل الأقساط مع الدولة وشركات التأمن كل من له علاقة بدورة الإنتاج الزراعي من شركات التصدير إلى شركات استيراد المواد الأولية اللازمة للزراعة أو للصناعات الزراعية، وكذلك التجار والصناعيين، وكل الجهات التي تعتمد على مكونات زراعية، من خلال فرض رسوم لتكوين الكتلة النقدية اللازمة للتعويض وتمويل محفظة التأمين الزراعية، على أن تتمتع تلك الشركات بإعفاءات ضريبية وتسهيلات استثمارية كبيرة لتشجيعها على ذلك...

● لكي يكون التأمين مجدياً لشركات التأمين الزراعي، وتلافياً لارتفاع نسب المخاطرة لديها، لاسيما في حال عدم وجود شركات لإعادة التأمين؛ فإنه لابدّ من توسيع قاعدة المؤمن لهم. لذلك تم اقتراح أن يكون الاشتراك في التأمين الزراعي إلزامياً للمزارعين في حال مساهمة الدولة فيه، وفق آليات ضبط محددة؛ كربط التمويل المصرفي بالتأمين، واقتطاع أقساط التأمين من قيمة المحصول الذي تستلمه الحكومة من المزارعين...

وبرأيي الخاص فإني لا أستحب أن يكون التأمين الزراعي إلزامياً، إلا إذا كان بناءً على استفتاء لدى جموع الفلاحين وموافقتهم ورضاهم للدخول في هذا التأمين ومشاركتهم فيه... فقد لا يروق هذا الأمر لقطاع كبير منهم. ولقد أبدى الاتحاد العام للفلاحين

الخطوات العملية المتخذة حتى الآن لم ترقَ إلى مستوى الطموح المأمول

تحفظات على مقترح وزارة المالية «تطبيق أنموذج التأمين الإلزامي للمركبات على التأمين الزراعي». حيث يرى أنه لا يجوز تحميل الفلاح المزيد من النفقات والتكاليف الإضافية...

الإجراءات الحكومية المتخذة

إن الخطوات الجادة والعملية المتخذة حتى الآن في هذا المجال لم ترقَ إلى مستوى الطموح المأمول، رغم أن دراسة موضوع التأمين الزراعي مضى عليها أكثر من عشرين عاماً، ومازال الموضوع بين أخذ ورد بين الجهات المعنية، ولم يبصر هذا المشروع النور حتى الآن... ومن الخطوات المتخذة نذكر التالي:

● كان هناك تجربة غير ناجحة لتفعيل التأمين الزراعي في عام 2000 من خلال مشروع قدمته وزارة الزراعة لدراسة إمكانيات تطبيق التأمين الزراعي لدينا بالاستفادة من التجربة الإيرانية...

● تمت صياغة مشروع قانون للتأمين الزراعي في عام 2007، وتمت مناقشته في مجلس الشعب، ولكنه لم يرَ النور بسبب اعتراضات اتحاد الفلاحين على بعض مواده، ولاسيما من جهة اقتطاع نسبة مئوية (لا تزيد على 2 %) من قيمة المحاصيل الزراعية المسلمة من الفلاحين إلى الحكومة كرسم تأمين زراعي، وإلحاحه على ضرورة مساهمة الدولة بنسبة 80 % من رأس المال في السنوات الثلاث الأولى...

● قامت وزارة الزراعة بتشكيل لجنة فنية لوضع مقترحات دراسة مشروع التأمين الزراعي موضع التنفيذ وإحداث هيئة عامة وصندوق للتأمين الزراعي... وقدمت هيئة الإشراف على التأمين نقاطاً أساسية إلى الجهات المختصة لمناقشتها ... وتم اقتراح فتح مكتب في كل فرع من فروع المصرف الزراعي من أجل إدارة عملية التأمين الزراعي، ووافق المصرف على فتح رقم حساب فقط يستطيع الفلاح من خلاله أن يقدم قيمة القسط (2009).

● اقترحت الهيئة المحاصيل التي سيتم التأمين عليها (التبغ - البندورة - الزيتون) كتجربة؛ يمكن من خلالها حصر مبالغ التأمين عن طريق تحديد تكاليف زراعتها وحصر المساحة... (2009).

● قامت المؤسسة السورية للتأمين بتجهيز بوليصة للتأمين على محاصيل الفواكه (الحمضيات بشكل أولي)، يليه بعد فترة التأمين على المحاصيل الاستراتيجية، كما قامت المؤسسة بتجهيز بوليصة للتأمين على الأبقار المستوردة أو المزمع استيرادها للحد

من مخاطر النفوق الطبيعي أو الطارئ... (صحيفة الوطن 3/ 8/ 2016).

- التواصل ما بين وزارة الزراعة والمؤسسة السورية للتأمين لتوقيع مذكرة لتبادل الخبراء يهدف إلى تأهيل كادر المؤسسة في مجال التأمين الزراعي، وتأهيل خبراء لتقدير القيم التأمينية الزراعية (2016).
- عقدت السورية للتأمين في عام 2016 ورشة عمل تحت عنوان «التأمين الزراعي... الأهمية والتحدّيات» تم التطرّق فيها إلى أهمية التأمين الزراعي وانعكاساته الإيجابية على الفلاح والقطاع الزراعي والاقتصاد الوطني، وتم توضيح إجراءات التأمين وآلية بناء المحفظة التأمينية، التي ستصبّ في مصلحة المزارع تماماً...
- قامت هيئة الإشراف على التأمين في عام 2018 بالتعاون مع وزارة الزراعة بوضع محددات عامة للتأمين الزراعي باتجاه تطبيق التأمين الزراعي بشكل مرحلي، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة السورية للتأمين ووزارة الزراعة، للإقلاع بالتأمين الزراعي. وتم الاتفاق على التأمين على المواشي (الأبقار بدايةً) بالتعاون مع المصرف الزراعي. وفيما يخص التأمين على المنتجات الزراعية فسيتم على مرحلتين، الأولى: تأمين من داخل المزرعة وعلى محاصيل محددة في البداية (الزراعات المحمية ومحاصيل البندورة والبطاطا)، والثانية: من باب المزرعة (أي على عمليات التسويق والتوزيع والتصدير...إلخ).
- كلّف مجلس الوزراء في عام 2018 وزارتي الزراعة والمالية، بإعداد مشروع متكامل عن التأمين على الأعمال والمحاصيل الزراعية ودراسة الأخطار جراء العوامل الطبيعية أو أية عوامل أخرى وإمكانية التأمين عليها بشكل عام...
- تقوم وزارة الزراعة على توفير البيانات المتعلقة بتواتر الأخطار الزراعية، ووضع مؤشرات إحصائية يمكن الاستفادة منها والتعامل معها في مجال عمل التأمين الزراعي مستقبلاً... وتعد مع الجهات المعنية الأخرى دراسة شاملة للتأمين الزراعي على المحاصيل الزراعية بشكل كامل (2018).
- أعلن الاتحاد العام للفلاحين أنه مستعد لدعم تمويل هذا المشروع والمساهمة فيه وإنجاحه لما لهذا المشروع من أثر إيجابي على الفلاحين، بما يحققه لهم من الأمان والاستقرار (2018).
- بحثت وزارة المالية إمكانية تطبيق التأمين الإلزامي الزراعي على المزارعين رغم تحفظ اتحاد الفلاحين (2018).

تقوم وزارة الزراعة بوضع مؤشرات إحصائية يمكن الاستفادة منها مجال التأمين الزراعي مستقبلاً

- اقترحت المؤسسة العامة السورية للتأمين إقامة صندوق تجريبي مدته خمس سنوات لدعم الإنتاج النباتي والحيواني وتشجيعه، يهدف إلى المساهمة في معالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، وتشكيل لجنة لتقدير الخسائر الناجمة عن المخاطر الطبيعية بإشراف وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين ومختلف الفعاليات ذات العلاقة وبإدارة المؤسسة العامة السورية للتأمين، وبدعم حكومي لا يزيد عن 50%، ونسبة تعويض لا تتجاوز 80% من قيمة غلة المحصول الزراعي (صحيفة الثورة 2019/2/7).
- هناك دراسات لدى الجهات المعنية لإعداد مشروع بوليصة أولية للتأمين الزراعي تغطي الأضرار الناجمة عن عوامل المناخ، إضافة إلى التأمين ضد انهيار الأسعار (سانا 2019/4/10).

الخاتمة

من خلال ما سبق، ونظراً لكوننا بلداً زراعياً يرتكز اقتصاده بشكل رئيسي على منتجات ذلك القطاع، يتبين لنا مدى أهمية وضرورة وجود نظم فاعلة تكفل الضمان الاجتماعي والحياة الاقتصادية الرغيدة للمزارع السوري، بما فيها التأمين الزراعي المناسب، وصناديق الدعم والمعونات الزراعية... لما تساهم به تلك الإجراءات من استقرار وتوسع الإنتاج الزراعي وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتشجع على تثبيت الفلاح في أرضه وتمكينه منها. وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتحقيق الأمن الغذائي للمواطن وتأمين منتج زراعي ذو ميزة نسبية وتنافسية تصديرية... ما يشكل رافداً قوياً داعماً للاقتصاد الوطني بشكل عام.

ونأمل أن تشهد المرحلة القريبة القادمة منجزاً حقيقياً بظهور منتج التأمين الزراعي إلى حيز الوجود الفعلي، بما يضمن استقرار المزارع وطمأنينته بوجود مظلة تأمينية قوية تظله وعائلته من غدرات الزمن وويلاته... ونتمنى على الدولة أن تقدم الدعم الحكومي اللازم له مناصفة مع الفلاح، وأن تقوم بإصدار التشريعات الخاصة بهذا النوع من التأمين... وعندها سوف تتشجع شركات التأمين لتبني هذا النوع من التأمين وإدراجه ضمن برامجها ❖

إعداد: م. حسام القصار

خبير في الاقتصاد الزراعي